

La Présidente

## رسالة مفتوحة

### إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

الولوج إلى المنافسة في الطلبية العمومية للاستشارة الفنية في الهندسة المعمارية في الجزائر

السيد الوزير،

نظرا لتجاهل إدارتك لطلباتنا واقتراحاتنا وحتى يدنا الممدودة للمشاركة والمساعدة في خوض غمار تحديات الساعة التي تضطلعون بمسؤوليتها وأعبائها وهذا عبر مختلف مراسلاتنا:

- المرجع: 008/SYN/P/2020 بتاريخ 2020/04/14 و 009/SYN/P/2020 بتاريخ 2020/04/14 بموضوع "طرق معالجة اثار جائحة covid 19 على مكاتب الاستشارة الفنية للمعماريين".
- المرجع: 013/SYN/P/2020 بتاريخ 2020/12/07 بموضوع " الولوج إلى المنافسة في الطلبية العمومية للاستشارة الفنية في الهندسة المعمارية.
- المرجع: 001/SYN/P/2021 و 002/SYN/P/2021 بتاريخ 2021/01/14 بموضوع "طلب تدخلكم العاجل للإدلاء بالتوضيحات اللازمة فيما يخص الراي القانوني الصادر عن فرع المناقصات العمومية لدى وزارة المالية".
- المرجع: 006/SYN/P/2020 بتاريخ 2021/03/02 بموضوع " طلب مقابلة بصفة استعجالية".

نظرا لرفض الرد على مختلف مراسلاتنا،

فإن النقابة الوطنية للمهندسين المعماريين المعتمدين الجزائريين التي دَعَت دائماً إلى التشاور، لم يَبْقَ لها سبيلا آخر إلا مخاطبتكم علنياً برسالة مفتوحة، وهذا لإيصال مطالب فئة المعماريين التي تم تهميشها ونسيانها حتى تَعْفَن تماماً محيطها المهني.

السيد الوزير،

بتاريخ 22 مارس 2020، قرر رئيس الجمهورية في اجتماع للوزراء « إيقاف إبرام عقود الدراسة و الخدمات مع مكاتب الدراسات الأجنبية، لتوفر الجزائر ما يقارب 7 مليار دولار سنويا «، مبالغ أنفقت حتى الآن دون ترشيد في عدة قطاعات من بينها قطاع البناء.

مع برامجها المُعتبرة وتسخيرها لموارد مالية ضخمة لإنجازها، كان يُفترض أن تكون الطلبية العمومية في قطاع البناء رافداً اقتصادياً مهماً لترقية العمارة والبناء في الجزائر تسمح بظهور وسائل الاستشارة الفنية والإنجاز وتصنيع مواد البناء بمواصفات عالمية وضمان تشكيل قوة وطنية تمنح على المدى الطويل استقلالية للبلاد في هذا المجال.

الا انه يلاحظ اليوم جليا أن كل هذا المجهود الوطني الذي كان يُنتظر منه أن يُمثل نقطة انطلاق حقيقية لامتلاك خبرة جزائرية دافعة نحو الازدهار الاقتصادي في قطاع البناء والأشغال العمومية والري وفي نوعية الإنتاج لم يكن له أي تأثير على إمكانيات البلاد.

**SYNAA**

N° d'enregistrement 95 du 25 décembre 2012, Loi du 90-14 du 02 juin 1990.

SYNAA. Siège: 30 rue Ali MADOUCHE, Hussein Dey, Alger. Fax 023.77.88.32 – Tél : 0770 52 80 48 Email : [contact@synaa.dz](mailto:contact@synaa.dz)

Site web : [www.synaa.dz](http://www.synaa.dz)

### La Présidente

كان يُنتظر بصفة أخص من البرامج الضخمة المُطلقة منذ 20 سنة في قطاع السكن والتجهيزات ذات المنفعة الوطنية وكذا الجوارية أن تسمح بظهور هياكل مبدعة ومهنية للاستشارة الفنية في الهندسة المعمارية تتضمن كفاءات تسيير عالية يمكنها الاستجابة للمتطلبات الوطنية قصيرة المدى والقدرة على المنافسة وانتزاع الصفقات على الصعيد الدولي.

الجانب الأسوأ في هذا الأمر أن مهنتنا التي لا تضم اليوم إلا 9 000 معماري مُعتمد فقط عبر مساحة بلد تبلغ 2.382 مليون كلم<sup>2</sup>، ما يمثل نسبة معماريين (2) لكل 10 000 ساكن، (مقابل 6 إلى 13 معماري لكل 10 000 في أوروبا) وجدت نفسها محصورة في اشتراط قواعد الولوج إلى منافسة عادلة و شفافة تُبقيها على قيد الحياة.

السيد الوزير،

إن سخط المعماريين في تزايد مستمر إزاء كيفية الولوج إلى المنافسة في الطلبية العمومية للاستشارة الفنية في الهندسة المعمارية.

المعلومات المؤتقة الواردة عن الزملاء عبر كافة التراب الوطني، وكذا عن المكاتب المحلية للنقابة، توضح أنه على مدار سنتين (من أوت 2018 إلى غاية أوت 2020) توجد تباينات خطيرة بخصوص توزيع الطلبية العمومية للاستشارة الفنية في الهندسة المعمارية المتعلقة بإنتاج برنامج يتجاوز 130 500 مسكن بكل الصيغ.

بعض الأرقام تعطي نظرة عن توزيع الطلبية العمومية للاستشارة الفنية في الهندسة المعمارية خلال تلك الفترة، حيث:

- بصفة عامة أقل من 15% من المعماريين المُسجلين في الهيئة تمكنوا من الاستفادة منها؛

وفي إطار هذا البرنامج السكني الذي خُصص له مبلغ 16.3 مليار دينار جزائري كأتعاب الاستشارة الفنية.

- 4% فقط من المعماريين المُسجلين في الهيئة تمكنوا من الاستفادة منها؛

هذا في حين أن:

- 29 مكتب دراسات حازوا على:

○ 5.46 % من المشاريع.

والتي تمثل

○ 50.3 % من مجموع قيمة الطلب العمومي.

○ بقيمة عقود اجمالية: 8,235 مليار دينار جزائري،

○ بقيمة أتعاب تتراوح بين 100 و 795 مليون دينار جزائري لكل مكتب؛

أكثر من هذا،

- 9 من مكاتب الدراسات المذكورة سالفاً حصلت وحدها (من بين 9 000 معماري) على:

○ 54,4 % من هذه النفقة ( ما يعادل 27,3 من النفقة الاجمالية ) أي 4,480 مليار دينار جزائري.

○ وبين 340 مليون و 795 مليون دينار جزائري كأتعاب لكل واحد منهم.

- وأخيراً يكون الثلاثة الأوائل قد تحصلوا على أتعاب بقيمة تزيد عن:

○ 795 مليون دينار جزائري لـ 5 811 مسكن.

○ 688 مليون دينار جزائري لـ 5 536 مسكن.

○ 573 مليون دينار جزائري لـ 4 860 مسكن.

## La Présidente

وبالتدقيق في إعلانات منح الصفقات التي تتوالى وتتشابه، فإن الأرقام المتحصل عليها خلال السداسي الأخير لا تنفي هذا الاتجاه بل تؤكد.

هذا الظلم الصارخ الذي ما فتئ المعماريون ينتقدونه علنا، لم يكن ممكناً إلا من خلال القيود المانعة من الوصول إلى المنافسة والتي فُرضت تحت ستار تصنيف المعماريين على أساس الوسائل المادية وليس على أساس الجودة المعمارية للمشروع، ولا على الكفاءة والإبداع والتحكم.

من جانب آخر، إذا كان لا يخفى أن برمجة المشاريع الكبرى المُتضمّنة لآلاف الوحدات السكنية صُمّمت لتشجيع بروز شركات «صينية» و«تركية»، وأخرى مُقنّنة على أنها جزائرية أقصت بعملية مُنَسَّقة ومُنَهجة المُقاولات الجزائرية وحالت دون حصولها على الإمكانيات والمعرفة، نعلم كذلك أن هذه المشاريع الكبرى هي المُتسبِّبة في الاختلالات الوظيفية المُستتكرة أعلاه.

إن المشاريع المعمارية لم تُعدّ تُحدّد حسب التهيئة العمرانية للموقع ولا حسب رُقعته، ولا حتى توافقاً مع خاصية المكان وبيئته المباشرة، ولكن بقرارات مُوصّلة «من زاوية مالية بحتة» تستوجب تخصيص قطعة أرضية.

كنا سنشجع هذه السياسة المُنتهجة إن هي ساعدت فعلاً على بروز عمارة ذات نوعية راقية، لكن للأسف...

السيد الوزير،

إن الإطار المعيشي المُنفّر الذي تفرضه على الجزائريين التجمّعات السكنية الضخمة المُتدنيّة النوعية، يتم تحديده "بصفة استبدادية" تخضع دائماً لسلطة الأرقام فقط استناداً إلى تأصيل مالي يُقِيم "العمليات" من حيث أهداف البرامج السكنية اعتماداً على الدخل الفردي للمواطن كمعيار وحيد لتنظيم هذه التجمّعات، دون الرجوع إلى اعتبارات النوعية الضابطة للعمارة والعمران.

في حين تشكل نوعية البناءات، وفعاليتها وتأقلمها وتناسقها مع بيئتها المحيطة بها أهم العوامل التي تحدد نوعية العمارة وإطار الحياة فالعمارة تمتاز بتواجدها اليومي في محيط كل مواطن بحيث تقوده وتؤثر على سلوكياته وعلى حياته الاجتماعية، سواء داخل البناية أو خارجها فهي تُعتبر المُكوّن الأساسي للحياة اليومية، وتشغل دوراً هاماً بالنسبة للصحة النفسية والجسدية للفرد في حد ذاته أو جماعته التي يؤثر ويتأثر بها.

إن العمارة مُنتج فكري وإبداعي من قبل المعماري، لكن هي أيضاً قبل كل شيء نابعة من نوعية الطلبات التي لا يمكنها إلى جانب البرامج المُسطرة أن تتجاهل المعاني والقيم المراد نقلها وإيصالها عبر المباني والمنشآت المقرر تشييدها.

من المؤكد أن مسألة العمارة التي تُعتبر تحدياً حضارياً وعاملاً موجهاً لديناميكية اقتصادية هامة، لا تعني المُختصين وحدهم بل تعني أولاً السلطة والمجتمع برُمته، وبالنسبة للدولة لا يُترجم ذلك إلا من خلال إرادة صارمة للعمارة بسياسة تدافع عنها السلطات العمومية في أعلى مستويات القرار، وهذا ما عبّرت عنه النقابة الوطنية للمهندسين المعماريين المعتمدين في ناداتها «المُرافعة من أجل سياسة معمارية بالجزائر» و المُرسلة إلى رئيس الحكومة في فيفري 2016.

*La Présidente*

عند انعقاد الدورة السادسة لمجلسها الوطني بتاريخ 24 أبريل 2018؛ ندت النقابة بالإجراءات المعمول بها في الاختيار الأولي لمكاتب الدراسات في الصفقات العمومية حيث استنكر المهندسون المعماريون بالإجماع المزلق الانتقائية المؤسفة التي أقصتهم من الطلبات العمومية.

إن دفاتر الشروط المعمول بها حاليا لا تكاد تكون في الواقع إلا " تصنيفات إدارية " شبه مُقنَّعة لهياكل الدراسات مما يجعلها مُقنَّنة لتحديد وتنحية فئة واسعة من المعماريين عبر شروط مُججفة فتحت المجال على أوسع أمام طائفة جد ضيقة للاستحواذ على معظم الميزانية المُخصصة للمشاريع.

و منه فإن النقابة تطالب بالمراجعة المعمَّقة لدفاتر الشروط هذه لتكون محل مناقشة على أكبر نطاق ممكن بحيث يكون محورها العناية بالقيمة و النوعية المعمارية في كل الاستشارات، و لا يتأتى ذلك إلا بسياسة واضحة المعالم للتأهيل والتوزيع الاحترافي لوسائل الاستشارة الفنية الوطنية.

إن النقابة تناشد السلطات العمومية لتضع حداً لهذا التجاوز الصارخ ولتحوّل دون هدر المال العام في مجال الاستشارة الفنية في الهندسة المعمارية، كما تُلح على وضع شروط صارمة لضمان المشاركة العادلة والمنصفة في المنافسة المتعلقة بقطاع الاستشارة الفنية في الهندسة المعمارية استنادا فقط على معايير نوعية الانجاز، ولا محاد عن هذه الشروط الضرورية للنهوض بالعمارة.

عن النقابة الوطنية للمهندسين المعماريين المعتمدين الجزائريين،

حسنة حجيلة - الرئيسة.

بتاريخ 18 افريل 2021

الرئيسة  
حسنة حجيلة  
SYNAA  
الجمعية الوطنية للمهندسين المعماريين المعتمدين الجزائريين  
Syndicat National des Architectes Agréés Algériens